

Distr.: General
22 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 20 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية
(مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 215/75. ويغطي التقرير الفترة من آب/أغسطس 2020 إلى تموز/يوليه 2021 ويتضمن موجزات للأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) كما يستجيب للطلبات الإضافية للجمعية العامة، الواردة في الفقرتين 10 و 20 من القرار 217/74.



الرجاء إعادة استعمال الورق

A/76/150 *

230821 230821 21-10163 (A)



أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير استجابة للفقرتين 8 (أ) و 20 من قرار الجمعية العامة 215/75 والفقرتين 10 و 20 من القرار 217/74. وقد استُطلعت في إعداده آراء الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجموعات الرئيسية. وأصدرت الأمانة العامة استبياناً وتلقت 38 رداً عليه، 13 رداً من الدول الأعضاء⁽¹⁾، و 25 رداً من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية⁽²⁾.

2 - وقد أُخضت الردود الشاملة على الاستبيان وأدرجت في الفرع الثاني. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لجميع الردود عن طريق هذا الرابط: <https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states>.

3 - وعملاً بالفقرة 10 من القرار 217/74، يتضمن الفرع الثالث معلومات، تشمل النتائج والتوصيات التي خلصت إليها دراسة لبيئة التمويل والدعم المقدمين إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها في حالات الكوارث. ويحدد التقرير أيضاً المجالات ذات الأولوية لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، مع بيان المستهدفات والمؤشرات الموصى بها، عملاً بالفقرة 20 من القرار 217/74. ويتضمن الفرع الرابع توصيات بشأن إمكانية وضع مؤشر متعدد الأبعاد لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية واستخدامه وتنسيق وإنجاز العمل المتعلق به، عملاً بالفقرة 8 (أ) من القرار 215/75.

ثانياً - تنفيذ مسار ساموا ورصده ومتابعته

4 - ما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بالنظر إلى ما تتقرب به من مواطن ضعف مميّزة لها. وقد أضرت التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) هذه الدول بشدة ولا تزال تلحق أضراراً بالغة بها. وفي عام 2020، وبينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية بنسبة 3,3 في المائة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية بنحو 9 في المائة⁽³⁾. ففي عام 2020، تقلص اقتصاد ملديف، على سبيل المثال، بنسبة

(1) الأرجنتين وأيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وقطر وكيريباس ومالطة وموريشيوس والنمسا ونيوزيلندا واليابان.

(2) أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(3) UNCTAD, "Small island developing states face uphill battle in COVID-19 recovery", 10 June 2021 (3) يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <https://unctad.org/news/small-island-developing-states-face-uphill-battle-covid-19-recovery>.

20,4 في المائة، وجزر البهاما بنسبة 14,5 في المائة، وبليز بنسبة 15,5 في المائة⁽⁴⁾. وكثير من أشد الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا على السياحة هي بلدان متوسطة الدخل، لا تملك سوى فرص محدودة للحصول على التمويل الميسر، وكثيرا ما تلجأ إلى زيادة ديونها الخارجية. وقد شهد عام 2020 أيضا استمرارا لتزايد الكوارث ونوازل الطقس. ولا يُستبعد بالنسبة للبلدان الصغيرة أن تتكلف إعادة الإعمار بعد الكوارث تكاليف باهظة. ففي الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتسبب الكوارث الطبيعية في أضرار يبلغ متوسط نسبتها 2,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً⁽⁵⁾. ومستويات الدين المرتفعة، ومحدودية فرص الحصول على التمويل الميسر، وتزايد تحديات الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، كل ذلك يحد من قدرة تلك الدول على الصمود والتكيف.

5 - والديون الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية أعلى بكثير من ديون البلدان النامية الأخرى. فبين عامي 2000 و 2019، زادت ديونها بنسبة 2 في المائة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما انخفضت في جميع البلدان النامية بنسبة 6 في المائة. وبحلول عام 2019، بلغ متوسط إجمالي الدين الخارجي للدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 62 في المائة، مقارنة بنسبة 29 في المائة في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية⁽⁶⁾. وتكلفة خدمة الدين في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مرتفعة أيضا كحصة من الإيرادات الحكومية. فقد أنفقت هذه الدول، في المتوسط، 15 في المائة من تلك الإيرادات على خدمة الديون، أي ضعف المتوسط العالمي⁽⁷⁾. وهذه الدول غير مؤهلة عموما لآليات تخفيف عبء الديون القائمة، بما في ذلك مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أعلنتها مجموعة العشرين لمواجهة جائحة كوفيد-19، والتي لا يستوفي شروط الاستنادة منها إلا خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ألف - أحدث المستجدات الواردة من الدول الأعضاء

6 - قدمت الأرجنتين المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، والمياه والصرف الصحي، والصحة والأمراض غير السارية، وأرسلت مجموعات اختبار كوفيد-19 إلى أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا. ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أرسلت إلى هايتي أفراسا لتتقية المياه والتطهير وقفازات نيتريل وأملاح إمامة.

(4) *World Economic Situation and Prospects 2021* (United Nations publications), statistical annex

(5) UNCTAD, "For heavily indebted small islands, resilience-building is the best antidote", 7 January 2021 <https://unctad.org/news/heavily-indebted-small-islands-resilience-building-best-antidote>. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

(6) UNCTAD, "Small island developing states need urgent support to avoid debt defaults", 12 April 2021 <https://unctad.org/news/small-island-developing-states-need-urgent-support-avoid-debt-defaults>. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

(7) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "The COVID-19 pandemic puts small island developing economies in dire straits", Policy Brief, No. 64 (April 2020) <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-des-a-policy-brief-64-the-covid-19-pandemic-puts-small-island-developing-economies-in-dire-straits/>. يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

- 7 - وتدعم النمسا، بوصفها عضواً في "فريق أوروبا"، الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق الاستجابة الصحية العالمية للجائحة والتوزيع المنصف للقاحات. وقدمت مساهمات إلى الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من أثارها وآلية كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، حيثما كانت البلدان المستفيدة تضم دولا جزرية صغيرة نامية.
- 8 - وواصلت بلجيكا دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال المنظمة البحرية الدولية. ووقعت مذكرة تفاهم بين جزر سليمان وبلجيكا والمنظمة البحرية الدولية لتوفير التدريب لموظفي الخدمة المدنية في الهيئة البحرية لجزر سليمان لدعم وتعزيز القدرات والمعارف اللازمة لإحداث تحول في القطاع البحري.
- 9 - وحشدت الدانمرك الموارد من خلال شراكة عالمية هي منصة الاستثمار في المناخ، وقدمت دعماً متكاملاً ومبسّطاً لتسريع الاستثمار في المناخ من أجل التنمية الخفيفة الكربون والمتكيفة مع تغير المناخ، وواصلت دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال النسخة الثانية من مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فضلاً عن شراكة المساهمات المحددة وطنياً وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 10 - وواصلت فرنسا مبادراتها المتعلقة بـ "مرفق إجراءات التكيف" Adapt'Action Facility التي تدعم 15 بلداً ومنظمة إقليمية، بما في ذلك دول جزرية صغيرة نامية. ودعمت فرنسا أيضاً، بالتعاون مع شركاء مانحين متعددين، مواصلة تنفيذ مبادرة المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر، ومبادرة كيويا بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والقدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ.
- 11 - وفي أيرلندا، تتضمن استراتيجية الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية 36 التزاماً، نفذ منها 32 التزاماً تنفيذياً كاملاً أو جزئياً. وهي تشمل: إنشاء وحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل وزارة الخارجية لتتولى زمام القيادة في السياسة المتعلقة بهذه الدول؛ وبرنامج زمالة للطلاب الواعدين من الدول الجزرية الصغيرة النامية للدراسة على مستوى الماجستير في أيرلندا؛ وإقامة حوارات منتظمة (يطلق عليها اسم ceili) لإطلاع الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواقف السياسة الأيرلندية في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرهما من المحافل المتعددة الأطراف.
- 12 - وبالنسبة للفترة 2021-2023، تزمع إيطاليا زيادة توسيع نطاق زمالة تونغنا للتنمية المستدامة التابعة لها وبرنامجها للزمالة الخاصة بتحالف الدول الجزرية الصغيرة. ولن يغطي هذا البرنامج تغير المناخ فحسب، بل سيغطي أيضاً حماية البيئة، والمحيطات، والتنمية المستدامة. وتهدف الزمالتان إلى زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على دفع طموحاتها قُدماً وزيادة الاتساق على الصعيد العالمي، وتعزيز القدرة على إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة، وإعداد الشباب وزيادة قدراتهم وتوجيههم في مشاركتهم في الجهود الرامية إلى التوعية بالتحديات المتصلة بالمناخ التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- 13 - وساهمت اليابان، على أساس الصرف المباشر للأموال، بمبلغ 4,2 بلايين دولار لمنظومة الأمم المتحدة في عام 2019، خصص منها 112,02 مليون دولار للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولمواجهة الجائحة، قدمت اليابان 15,4 بليون دولار على الصعيد الثنائي ومن خلال المنظمات الدولية لدعم المنظومات الطبية في البلدان النامية من خلال توفير اللقاحات والمعدات الطبية وتعزيز مكافحة الأمراض

المعدية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، قدمت اليابان معونة في صورة منح ثنائية تبلغ نحو 5 بلايين ين إلى 14 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، و 1,2 بليون ين إلى اثنتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا (تيمور - ليشتي وملديف)، و 6,5 بلايين ين إلى 4 من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا (جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وموريشيوس)، و 1,3 بليون ين إلى 4 من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي (جامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا، وهايتي). و قدمت اليابان أيضا قرضا إضافيا لدعم الاستجابة الطارئة لأزمة كوفيد-19 يبلغ نحو 500 بليون ين لمساعدة الأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية، بما في ذلك خمس دول جزرية صغيرة نامية، على النحو التالي: 30 بليون ين لكل من بابوا غينيا الجديدة وموريشيوس، و 10 بلايين ين إلى فيجي، و 5 بلايين ين إلى ملديف، و 2,5 بليون ين إلى جزر سليمان.

14 - ولم تصل جائحة كوفيد-19 إلى كيريباس؛ غير أن الآثار غير المباشرة المترتبة عليها من حيث التكلفة قد أدت إلى أن تحول الحكومة تركيزها ومواردها نحو التأهب. وقد أخذت كيريباس على عاتقها مواصلة تعزيز قدرتها على إيجاد حلول مستدامة ومتينة للجائحة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس ومسار ساموا. وتتضمن رؤية كيريباس لفترة العشرين سنة خطة التنمية الوطنية الطويلة الأجل للفترة 2016-2036. وتوجه خطة كيريباس الإنمائية صياغة السياسات والبرامج من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

15 - ونفذت مالطة ترتيبات سياساتية ومؤسسية، منها تعيين أول سفير لها على الإطلاق للجزر والدول الصغيرة في عام 2021، لتعزيز علاقتها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ودعمها لها. ويتشارك مركز التميز الخاص بالدول الصغيرة التابع لرابطة الكمنولث مع مركز رابطة الكمنولث للتعليم الموصول لتقديم تدريب متقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي الرقمنة والاتصال القائم على تكنولوجيا المعلومات وغير ذلك من تكنولوجيا التعلم للقرن الحادي والعشرين.

16 - وفي موريشيوس، تركز أولويات ورؤية التنمية المستدامة على النمو التجديدي القائم على إعادة التوزيع الذي يشمل الاستدامة والاحتواء. وتتألف استراتيجياتها من أربع ركائز، هي: "الاقتصاد المرتفع الدخل"، حيث يترجم النمو الاقتصادي المطرد ومستويات التنمية الأعلى إلى تحسين مستويات المعيشة؛ و "الاقتصاد الجامع"، الذي يستتبع الحد من الفقر واللامساواة والتشجيع على زيادة العدالة الاجتماعية والإنصاف والرفاه؛ و "موريشيوس الخضراء"، التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لتلبية الاحتياجات دون تقويض البيئة الطبيعية أو تعريض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر؛ و "موريشيوس الآمنة"، حيث يتم تعزيز سلامة المواطنين والسياح، وتكثيف الجهود لمكافحة العزل الاجتماعي والمخدرات والعنف العائلي، وتحسين الاستعداد لمواجهة التهديدات الصحية، بما في ذلك الأمراض المعدية، وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

17 - وتقوم نيوزيلندا حاليا بوضع خطة عمل من الجيل الثاني لمواصلة توجيه الدعوة الفعالة فيما يتعلق بمصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تحقيق نتائج إنمائية فعالة وجامعة ومتينة ومستدامة. وفي عام 2021، غيرت مناهج تركيز مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة إلى منطقة المحيط الهادئ بحيث تركز على مواجهة آثار الجائحة، مع التركيز بشكل أساسي على تعزيز المنظومات الصحية والأمن الصحي، بما في ذلك شراء اللقاحات وتوزيعها؛ وبناء القدرة على الصمود الاقتصادي، ولا سيما تعزيز الاستقرار الاقتصادي وإيجاد الوظائف والحفاظ عليها، مع التركيز على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنعاش السياحة، والبنية التحتية الراضخة؛ وتعزيز نظم الشمول الاجتماعي التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفا.

18 - وواصلت قطر مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تقديم الدعم الإنساني (الغوثي) والتعليمي والصحي والدعم في مجالي التمكين الاقتصادي والميزانية.

باء - أحدث المستجدات الواردة من منظومة الأمم المتحدة

19 - تمشيا مع المقرر 15/11 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، تنفذ أمانة الاتفاقية حاليا برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي الجزري، يركز على ست أولويات تؤثر على سبل العيش والاقتصادات الجزرية، وهي: منع الأنواع الدخيلة المغيرة والقضاء عليها ومكافحتها؛ وأنشطة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وإنشاء المناطق البحرية المحمية وإدارتها؛ وبناء القدرات؛ والوصول إلى الموارد الجينية والتعاقم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن استغلالها؛ والتخفيف حدة الفقر.

20 - ونفذت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بالإضافة إلى برامجها الراهنة، برنامجين لبناء القدرات، أحدهما يتعلق باقتصاد المحيطات واستراتيجيات التجارة المتعلقة بها، والآخر يتصل بالمساعدة على تلبية احتياجات الدول النامية من القدرات الاستراتيجية في مجال إدارة المحيطات وقانون البحار. وفي عام 2020، شارك 6 أفراد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في تدريب بالحضور الشخصي، بينما شارك 96 فردا في أنشطة التدريب على الإنترنت التي تتيحها الشعبة.

21 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعمها للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، بجملة وسائل منها: تعزيز الإدارة السليمة للمالية العامة وتنويع الأسواق؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية على الرصد والإبلاغ وتعزيز دور التنمية الاجتماعية، بما يشمل الاحتياجات الجنسانية واحتياجات الفئات الضعيفة؛ وإدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الخطط الوطنية؛ وتعزيز القدرة الإحصائية على دعم صنع السياسات القائم على الأدلة. وسعت اللجنة أيضا إلى إنشاء صندوق تعزيز القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي من أجل معالجة قضايا السيولة والملاءة المالية والديون وإعادة الهيكلة الاقتصادية وبناء القدرة على الصمود، وهي عناصر أساسية لبدء حركة النمو في المنطقة.

22 - ودعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في جملة أمور، استعدادات ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ للمشاركة في الدورة السنوية للجنة ومندوبى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة ومشاركتهم الشخصية فيهما، وشاركت في الأفرقة المواضيعية ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في إطار عملية استعراض المكاتب المتعددة الأقطار. وتقرح اللجنة إنشاء وظيفة من الفئة الفنية لدعم مكتب جديد متعدد الأقطار في شمال منطقة المحيط الهادئ، وتقوم حاليا بتعيين مواهب جديدة للمكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ لتعظيم الاستفادة من الموارد الموجودة.

23 - ودخلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في شراكة مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية الرئيسية لتقديم دعم استثماري يركز على البلدان في 23 دولة جزرية صغيرة نامية⁽⁸⁾ بشأن مجموعة

(8) تشمل هذه الدول في أفريقيا: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وكابو فيردي؛ وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة، وتوفالو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وكيريباس، وملديف، وميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بربادوس، وبليز، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت لوسيا، وسورينام، وغيانا، وكوبا، وهايتي.

من المبادرات، منها دراسات لسياسات الاستثمار وأعمال تحليلية في مجال الاستثمار، وتصميم المشاريع الاستثمارية وتنفيذها وتقييمها، وتقييمات مخاطر مرض كوفيد-19 وأثاره. وفي عام 2021، دعمت المنظمة أيضاً عملية دون إقليمية في سبع دول جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي (الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي) لإجراء تقييم سريع للنظم الغذائية.

24 - ويقوم مرفق البيئة العالمية، في جملة أمور، بتجديد موارده للفترة 2022-2026 (التجديد الثامن)، وهو يسعى إلى ضمان استمرار الدعم القوي للبرامج الخضراء والنظيفة والقادرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقوم في الوقت نفسه بوضع استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ للفترة 2022-2026، سيستمر فيها التأكيد على الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود.

25 - وهناك عدة مسارات عمل تتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج منظمة العمل الدولية وميزانيتها لفترة السنتين 2020-2021، بما في ذلك تعزيز العمالة، والحماية الاجتماعية، ومعايير العمل الدولية، وسلاسل التوريد، والقطاع غير الرسمي، وعمل الأطفال، وتنمية المهارات، والاقتصاد الريفي، والسلامة والصحة المهنيين، والمشاريع المستدامة، والتعليم والتدريب التقني والمهني.

26 - وتتيح سياسة الإقراض الخاصة بصندوق النقد الدولي مجالاً لإجراء تصحيحات منظمة في السياسة العامة. فمن خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، يقدّم دعم بشروط ميسرة لـ 17 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين الـ 34 بلداً المدرجة في قائمة الصندوق للدول النامية الصغيرة. ويقدم صندوق النقد الدولي أيضاً مساعدة تقنية إقليمية ومساعدة إقليمية في مجال بناء القدرات في المسائل المتصلة بالمالية العامة والمسائل النقدية والمالية والإحصائية.

27 - وخصصت المنظمة الدولية للهجرة موارد للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لتعزيز الدعم السياساتي والتقني الذي يستهدف أموراً منها القضاء على مخاطر الاتجار بالأشخاص والعمل القسري في قطاع مصائد الأسماك، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وواصلت تنفيذ مبادرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في مجالات مكافحة الاتجار، وتحديد أماكن المغتربين وإشراكهم، والتأهب لحالات الطوارئ، والحد من مخاطر الكوارث.

28 - وتوجد لدى مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتسبها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، استراتيجية تدعم الانتقال في مجال الطاقة من خلال المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية استجابة للطلبات الرسمية للبلدان، فضلاً عن المبادرات الإقليمية لبناء القدرات.

29 - وأنشأ مركز التجارة الدولية فرقة عمل معنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2021 لوضع برنامج عالمي يخصص هذه الدول. كما يعكف المركز حالياً على وضع استراتيجية في مجال السياحة، وهي استراتيجية حاسمة الأهمية لقدرة هذه الدول على الصمود وتحولها الاقتصادي. وتحت رعاية المركز، يدعم برنامج المملكة المتحدة للشراكات التجارية، الذي يغطي الفترة 2019-2022، بابوا غينيا الجديدة وفيجي في إبقاء سلاسل التجارة والإمداد التابعة لهما مفتوحة، وتعزيز القدرة على الصمود والتنوع وتعميق العلاقات التجارية أثناء الجائحة.

30 - ونظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ندوات إلكترونية ومناسبات على شبكة الإنترنت لتيسير الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والقطاع الخاص. وأرجى اجتماع المنتدى العالمي لشبكة الأعمال التجارية للدول الجزرية الصغيرة

النامية الذي يعقد مرتين في السنة، والذي كان مقررا تنظيمه في بالاو في سياق المؤتمر المعقود تحت عنوان "محيطنا". وقد نتبعت الحملة المسماة "أضعف 91 دولة" والتي بدأت في أيلول/سبتمبر 2020 مبلغ التمويل المتصل بمرض كوفيد-19 الذي ينفقه الشركاء الدوليون ووجهت الانتباه إلى التفاوت الهائل في التمويل الذي يجري حشده لدعم الـ 91 بلدا التي تشكل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

31 - ونشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤلفاً بعنوان *Rising up for small island developing States* (الارتقاء بالدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية)، عرض فيه نهجا متكامل لتسريع الانتعاش والتحول المراعيين للبيئة على أساس ثلاث ركائز مترابطة: التدابير المناخية، والاقتصاد الأزرق، والتحول الرقمي. وفيما يتعلق بالتدابير المناخية، هناك ثلاث نقاط دخول: الانتقال في مجال الطاقة، والتكيف مع تغير المناخ والقدرة على تحمله، والحلول القائمة على الطبيعة. وفي عام 2020، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى 38 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال حافظة الطاقة التابعة له. وزيد استثمار البرنامج الإنمائي في الاقتصاد الأزرق إلى 210 ملايين دولار. وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، يُجري حاليا الفريق العالمي المعني الدول الجزرية الصغيرة النامية والمكتب الرقمي الرئيسي تقييما سريعا للاستعداد الرقمي ليكون بمثابة نقطة دخول لبناء استراتيجيات رقمية وطنية.

32 - وأجرى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ندوات ودورات وتبادلا للمعرفة على شبكة الإنترنت بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وشهد زيادة في عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أبلغت عن استخدام مرصد سنداى الإطارى على الإنترنت من 12 دولة في عام 2020 إلى 22 دولة في عام 2021. ونفذ المكتب أربع استراتيجيات في مجال الشراكات المتعلقة ببناء القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، ويدعم حاليا مبادرات مماثلة في منطقة البحر الكاريبي في إطار حملته المسماة "إكساب المدن القدرة على الصمود 2030". ويعمل المكتب أيضا مع غرف التجارة الكاريبية لتعزيز قدرة الأعمال التجارية على الصمود واستمراريتها من خلال تنفيذ استراتيجية تحالف القطاع الخاص من أجل مجتمعات صامدة للكوارث.

33 - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025، حيث يسهل الحصول على التمويل والتكنولوجيا والحلول المبتكرة لبناء اقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19. وينخرط البرنامج، من خلال مكاتبه الإقليمية ودون الإقليمية، في وضع أطر متعددة الأقطار للتنمية المستدامة ويدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتوفير البيانات والتحليلات البيئية من خلال غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية. وتتسم البيانات والتقييمات والخبرات البيئية عالية الجودة والموثوقة والمفتوحة والمشاركة والمصنفة حسب نوع الجنس بأهمية حيوية لدعم جهود التكامل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

34 - ولدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة خطة عمل للدول الجزرية الصغيرة النامية تغطي الفترة 2016-2021 وتدور حول خمسة إجراءات ذات أولوية، هي: تعزيز قدرة الجزر على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم والنهوض بالقدرة البشرية والمؤسسية؛ وتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود واستدامة التفاعلات البشرية مع النظم الإيكولوجية ونظم المياه العذبة والمحيطات؛ ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارتها للتحول الاجتماعي وتعزيز الشمول الاجتماعي والعدالة

الاجتماعية؛ وصون التراث الثقافي المادي وغير المادي وتعزيز تسخير الثقافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزر؛ وزيادة الاتصال الإلكتروني وإدارة المعلومات وتقاسم المعارف.

35 - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن مكاتبه دون الإقليمية والإقليمية تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتركيز على البيانات السكانية والصحة، بما يشمل مجالات الصحة الجنسية والإنجابية، وتمكين الشباب والنساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين والاستجابة الإنسانية. ويغطي البرنامج الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي للفترة 2017-2021، 22 بلدا من البلدان الناطقة بالإنجليزية والهولندية. ويغطي البرنامج الفرعي لمنطقة المحيط الهادئ للفترة 2018-2022، 14 بلدا من بلدان منطقة المحيط الهادئ، في حين أن الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيطين الأطلسي والهندي وبحر الصين الجنوبي يتم من خلال وثائق البرامج القطرية.

36 - ولدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) برنامج لمنطقة المحيط الهادئ يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ (2018-2022)، ويتم من خلاله دعم 14 بلدا. ويقدم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022 الدعم إلى بابوا غينيا الجديدة. والدعم الذي تقدمه اليونيسف من خلال مكاتبها في بليز وجامايكا وغيانا وكوبا يقدم باعتباره جزءا من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 وإطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للتنمية المستدامة. كما تلقت ساو تومي وبرينسيبي وملديف دعما من اليونيسف.

37 - وفيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن استراتيجيتها للدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2019-2025 مبنية على مبادئ التدخلات المتكاملة المتعددة التخصصات، والتدخلات الإقليمية المتعددة الأقطار، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد استجابت المنظمة لطلبات الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدمت الدعم في مجالات إدارة النفايات؛ وتنمية الطاقة المتجددة استخدامها؛ وتعزيز الصادرات من خلال الترويج والامتثال للمعايير الدولية والبنية التحتية العالية الجودة؛ وبناء القدرة على تحمل الصدمات البيئية؛ وتعبئة الأموال من أجل التنمية؛ والأعمال التجارية الزراعية ومصائد الأسماك؛ وبناء المؤسسات وتطوير السياسات الصناعية.

38 - ويؤثر الفساد والجريمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة، تأثيرا ضارا على قدرة الدول والمؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود. وتهيئ الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، في إطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيزا للقضاة والسلطات القضائية للتصدي للتحديات الناشئة المتعلقة بالنزاهة ولتبادل الخبرات والمعارف. وتقوم الشبكة برصد التدابير القضائية المتخذة لمواجهة الجائحة ونشر الممارسات والخبرات الجيدة للهيئات القضائية والمنظمات الشريكة، من خلال وسائل منها مكتبتها على الإنترنت، واستبيان عالمي، ومقالات رأي، ومواد بث صوتي podcasts، وندوات على شبكة الإنترنت. وتشكل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مواقع تدريب رسمية لتنفيذ أدوات التدريب على الأخلاقيات القضائية التابعة للشبكة، وقد دعم المكتب بدء هذا التدريب في بابوا غينيا الجديدة، وبليز، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، وسيشيل، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوبا، وملديف، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وهايتي.

39 - واعتمادا على موارد من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك حكومة اليابان، وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف

التتمة للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لتنفيذ مشاريع لبناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود، ولا سيما في قطاع الرعاية الصحية، في سياق تعافياها من الجائحة. وقدم الدعم إلى أنتيغوا وبربودا، وبالاو، وبليرز، وترينيداد وتوباغو، وسورينام، وغيانا، وملديف، وهايتي.

40 - ويدعم برنامج الأغذية العالمي الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التركيز على أمور منها القدرة على الصمود وإعادة البناء بشكل أفضل، بوسائل منها تحسين التنسيق اللوجستي في حالات الطوارئ وإدارة سلاسل الإمداد، وتحسين البيئة التحتية للاتصالات في حالات الطوارئ وآليات تنسيقها، وتوفير تحليلات لبيانات الأمن الغذائي وتصميم وتنسيق وتنفيذ تدابير الاستجابة في إطار برامج الأمن الغذائي، واستحداث أدوات وإجراءات مبتكرة لمواجهة الكوارث المرتبطة بالمناخ.

41 - ويستمر برنامج عمل منظمة الصحة العالمية من عام 2019 إلى عام 2023، ولديه منصة لمعالجة الآثار الصحية لتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف مضاعفة التمويل المناخي المتعلق بالصحة إلى ثلاثة أمثاله بحلول عام 2023 وضمان قدرة المنظومات الصحية في تلك الدول على تحمل آثار نوازل الطقس والأمراض الحساسة للمناخ بحلول عام 2030.

42 - ونفذت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مشاريع للمساعدة التقنية، منها مشاريع في مجالات بناء القدرات التكنولوجية، والنظم الإيكولوجية للابتكار، والتوسيم، وحق المؤلف في الصناعات الإبداعية، والمعارف التقليدية، والسياسات والاستراتيجيات المؤسسية والوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية. واعتمدت 17 دولة من أصل 38 دولة جزرية صغيرة نامية سياسات واستراتيجيات من هذا القبيل وتقوم بتنفيذها حاليا.

43 - والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة هو صندوق استثماري مبتكر متعدد الشركاء، مصمم لتوفير حوافز للتحويلات الجزرية على صعيد السياسات وتحفيز الاستثمار الاستراتيجي اللازم لإعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف الصندوق إلى سد الفجوة في التمويل اللازم لتحقيق هذه الأهداف في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق توفير تمويل لمقترحات قابلة للتنفيذ. وفي عام 2021، أعلن الصندوق عن نداء لتوفير تمويل إجمالي قدره 30 مليون دولار، من أجل مقترحات تركز على تعزيز القدرة على الصمود ومعالجة مواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتتجهل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وجميع هذه الدول مؤهلة لتلقي هذا التمويل، بما في ذلك تلك التي سبق تمويلها. وسيدعم التمويل، الذي يُعترَم أن يكون تحفيزيا، استهداف حلول برنامجية لفترة سنتين أو أقل، بميزانية قدرها مليون دولار لكل بلد. ومكاتب الأمم المتحدة المتعددة الأقطار مؤهلة أيضا لتلقي التمويل، على أساس كل حالة على حدة.

ثالثا - معلومات عن المستجدات فيما يتعلق بطلبات الجمعية العامة

ألف - بيئة التمويل والدعم المتعلقة بالكوارث

44 - في الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 217/74 أهابت الجمعية بالأمين العام أن يجري دراسة لبيئة التمويل والدعم المتعلقة بالكوارث، توخيا لإمكانية إنشاء صندوق أو آلية أو أداة مالية طوعية محددة الهدف خاصة بالكوارث، تكون منسقة مع الآليات القائمة ومكملة لها، وذلك لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة

النامية في إدارة مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في الدورة السادسة والسبعين. وقد أعد هذا الفرع استجابة لذلك الطلب.

45 - وقد أجرت الأمانة العامة دراسة في عام 2020. وفيما يلي موجز للنتائج والتوصيات التي انتهت إليها. ويمكن الاطلاع على النسخة الكاملة للدراسة عن طريق هذا الرابط: <https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states>.

1 - مشهد التمويل وفهم إمكانية الحصول عليه

46 - لقد أدرك المجتمع الدولي منذ زمن طويل أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل الكافي والميسور التكلفة من أجل التنمية المستدامة. وأقر الشركاء في التنمية أيضاً بالحاجة إلى منهجيات جديدة تراعي على نحو أفضل الحقائق المعقدة والمتنوعة لهذه الدول، بما في ذلك دعم عمليات التعافي الواعية بالمخاطر وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمار في جميع القطاعات.

47 - وكشفت الدراسة أن الصناديق الثنائية والمتعددة الأطراف قد تطورت فأصبحت تدعم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. وكشفت أيضاً أن شركاء التنمية يقومون على نحو متزايد بتصميم مشاريع وبرامج ترمي إلى تحقيق نتائج متينة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أن تفاوت أهلية هذه الدول للاستفادة من تلك الصناديق وكمية الموارد اللازمة للاستفادة من بعضها، فضلاً عن بعض الحالات، عن الحاجة إلى مراعاة رغبة شركاء التنمية في إبراز استثماراتهم، كل ذلك يشكل تحديات أمام هذه الدول، التي لديها قدرة محدودة على الاستفادة من بعض فرص التمويل التي قد تكون مؤهلة للحصول عليها.

48 - ويرتبط أو يرتبط ما جرى فحصه من معايير الأهلية للاستفادة من معظم تلك الصناديق بمعيار البنك الدولي المتعلق بعبءات الدخل، وهو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الذي يستبعد تلقائياً الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل. ويحدث في حالات أخرى أن تدخل بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى دائرة الأهلية وتخرج منها أيضاً مع مرور الوقت. وهذا يطرح تحديات في تصميم وتنفيذ استراتيجيات و/أو نهج تمويل وطنية متنسقة وشاملة وتتيح إمكانية التنبؤ.

49 - وكشفت الدراسة أيضاً أن مصادر أو طرائق التمويل الهامة الأخرى تشمل القروض العامة التي تحصل عليها الحكومات، والتمويل بالأسهم والتمويل بالاقتراض للقطاع الخاص، ومجموعة من أدوات التمويل المختلطة، منها أدوات تخفيف المخاطر مثل ضمانات الائتمان والمخاطر السياسية، والتأمين ضد المخاطر وسندات الكوارث، والتضامنيات الإقليمية للتأمين ضد مخاطر الكوارث، ومبادلات العملة، والترتيبات التي تجمع بين الأموال العامة وصناديق أسواق رأس المال. كما أصبحت تسهيلات الائتمان السريع وقروض السحب المؤجل متاحة الآن على نطاق أوسع. بيد أن تلك الأدوات غير متاحة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية بشروط ميسرة لأن تصنيف الدخل الذي وضعه البنك الدولي يستبعد، هنا أيضاً، الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط.

50 - كما أن عتبة الدخل القومي الإجمالي التي قررها البنك الدولي تتحكم في إمكانية الحصول على الأموال بشروط ميسرة من صندوق النقد الدولي. ويستثني الصندوق الدول الصغيرة والدول الصغيرة جداً من شروط الاستفادة من صندوقه الخاص بالنمو والحد من الفقر، ويقرن ذلك بمسار مدته خمس سنوات

للخروج من هذه الأهلية الاستثنائية ويطبق استثناءات إضافية تستند إلى وجود مواطن ضعف خطيرة قصيرة الأجل و/أو عدم قدرة البلدان على الوصول إلى الأسواق المالية. وعلى النقيض من ذلك، لا تُستثنى إلا الدول الصغيرة من شروط الحصول على أموال من الصندوق الاستثماري الجديد لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي، والذي ليست مؤهلة للاستفادة منه البلدان التي بسببها فعلا إلى الخروج من دائرة الأهلية للاستفادة من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.

51 - وكشفت الدراسة كذلك أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد أسفرت عن إتاحة بعض الموارد المالية للحد من مخاطر الكوارث، ولكن مبالغها كانت منخفضة عموماً، حيث كانت نسب الصرف إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أقل من 50 في المائة. ويبدو أيضاً أن المساعدة الإنمائية الرسمية تفضل عموماً أن تُستخدم في تمويل أنشطة ما بعد الكوارث بدلاً من استخدامها في الحد من مخاطر الكوارث. وواقع تمويل مخاطر الكوارث بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية هو أن معظمه تمويل على المستوى القطري، يأتي من الحكومات، وفي بعض الحالات، من المجتمع المحلي عن طريق التحويلات المالية.

52 - وصناديق المناخ والكوارث العالمية الموجودة لها أيضاً شروط الأهلية المعقدة الخاصة بها، التي تتراوح بين أهلية جُل الدول الجزرية الصغيرة النامية في حالة صندوق التكيف والصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية والصندوق الخاص لتغير المناخ، وأهلية تسع دول فقط من تلك الدول للاستفادة من صندوق أقل البلدان نمواً. وقد أثرت شواغل بشأن بطء وتيرة الاستفادة من صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ. وجرى السعي إلى إدخال تحسينات لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً - عبر وسائل أسرع وأبسط - من الحصول على الأموال عن طريق كيانات معتمدة وطنياً.

53 - وكشفت الدراسة أيضاً أن أدوات التأمين ضد المخاطر قد زادت شعبيتها كوسيلة للحد من المخاطر. ويوجد حالياً مخططان من هذا القبيل هما مرفق التأمين الكاربي ضد مخاطر الكوارث وشركة التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ. ويستند كلاهما إلى بارامترات يتم تفعيلها في حالة وقوع كارثة. غير أن منتجات تمويل التأمين ضد المخاطر البارامترية أصبحت تحوم حولها الشكوك فيما يتعلق بمستويات المدفوعات في مقابل مستويات أقساط التأمين، وتركيز التغطية على الكوارث القصيرة الأجل وبالغلة الشدة، وعدم تغطية الحوادث البطيئة الظهور. وتؤكد هذه الملاحظات والتعليقات حدود أدوات التأمين الحالية وما هو قابل للتأمين عليه في النماذج الحالية.

54 - وأظهرت الدراسة أيضاً أنه في حين أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تكابد في التعامل مع مشكلة تقلص الأهلية، فإن طرائق التمويل المبتكرة، مثل مقايضة الديون بإجراءات في مجالي حفظ الطبيعة والتكيف مع تغير المناخ، تزداد حالياً شعبيتها كوسيلة لجذب استثمارات جديدة.

55 - وبصرف النظر عن معيار عتبات الدخل التي حددها البنك الدولي، هناك عوامل أخرى تؤثر في قدرة البلد على الحصول على التمويل المتاح و/أو استيعابه. وتشمل تلك العوامل عدم القدرة على وضع استراتيجيات وطنية لاستخدام الموارد المتاحة واجتذاب الاستثمارات المناسبة؛ والمسائل القانونية داخل الكيانات؛ وقضايا الإدارة المالية والنزاهة؛ والقدرة المؤسسية في مراحل التصميم والتقييم والتنفيذ؛ والقدرة على تقييم المخاطر؛ وتحديات التنسيق بين كل جهة وأخرى من جهات التنسيق الوطنية وفيما بينها جميعاً؛ والحاجة إلى مزيد من المرونة من جانب شركاء التنمية بشأن ما يعتبر دليلاً كافياً على تطبيق السياسات والمعايير؛ وطول مدة عمليات تطوير المشاريع والموافقة عليها وتأخر صرف الأموال؛ وتأخر تنفيذ المشاريع،

وتحديات التنسيق، والحاجة إلى الامتثال أيضا للمعايير البيئية والاجتماعية؛ والحاجة أحيانا إلى تحديث السياسات أو الإجراءات القائمة أو إنشاء سياسات أو إجراءات جديدة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان الوقت ونشوء الحاجة إلى موارد إضافية.

2 - خاتمة

56 - أكدت دراسة لبيئة التمويل والدعم المتعلقة بالكوارث أن الصناديق الثنائية والمتعددة الأطراف قد تطورت فأصبحت تدعم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. بيد أن الحصول على تلك الموارد يظل التحدي الأكبر بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لتصنيف دخلها ولعوامل مثل تلك المشار إليها أعلاه. ويمكن أن تؤدي معالجة هذه العوامل إلى فتح المجال أمام استخدام كمية قد تكون كبيرة من التمويل الإنمائي الحالي في الحد من مخاطر الكوارث. وينبغي معالجة ذلك قبل النظر في أي إمكانية لإنشاء صندوق تبرعات يستهدف الكوارث تحديدا.

57 - كما أكدت الدراسة من جديد ضرورة أن تحدد الدول الجزرية الصغيرة النامية بوضوح ما تعترف فعله فيما يتعلق بالقدرة على الصمود، وذلك بوسائل منها وضع خطوط أساس ومقاييس ومستهدفات مناسبة لكل قطاع، وتحديد خريطة طريق، وإعطاء الأولوية للاستثمار (نمط القدرة القطرية على الصمود). ومن الضروري تهيئة بيئة مواتية على الصعيد الوطني للسماح لشركات التأمين والمؤسسات المالية بالمشاركة. ويمثل إشراك المزيج الصحيح من الجهات الفاعلة العامة والخاصة والدولية والوطنية (الشراكات) أمرا أساسيا لوضع أدوات وآليات تضيف قيمة مستدامة طويلة الأجل إلى الجهود المحلية لإدارة المخاطر والإنعاش.

58 - وفيما يلي المجالات الأخرى التي حُددت على أنها تتطلب مزيدا من الاهتمام قبل النظر في أي صندوق:

(أ) *معالجة سوء التوزيع* - هذا أمر هام لأن معظم التمويل يقدم لأغراض لاحقة للكوارث وليس للحد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون للتمويل المقدم في مرحلة ما بعد الكوارث أفق أطول أجلا. ويمكن أن يشمل الدعم المالي البديل أيضا تجميد خدمة الدين أو الإعفاء منها فيما يتعلق بالبلدان المثقلة بالديون لتمكينها من تمويل جهود إعادة البناء المحلية وتقديم الدعم المالي لمؤسسات الأعمال والمجتمعات المحلية؛

(ب) *تعزيز إمكانية الاستفادة من آليات مبتكرة للتمويل ونقل المخاطر* - هذا أمر ضروري، نظرا لمحدودية وتقلب إيرادات المالية العامة والقيود التي تعوق الحصول على التمويل الميسر. ويمكن للشركاء في التنمية أن يدعموا إمكانية الحصول على التأمين وغيره من أشكال آليات نقل المخاطر وتقاسمها، وأن يشجعوا على استخدام صناديق الطوارئ أو خطوط ائتمان الطوارئ؛

(ج) *إعطاء الأولوية لتمويل القدرة على الصمود* - ينبغي للشركاء في التنمية ومؤسسات تمويل التنمية أن يزيدوا إلى أقصى حد من التمويل لخطط القدرة على الصمود التي تضعها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يعكس التمويل والدعم حالة الهشاشة وآثار الكوارث، لا احتمال التعافي. ونصيب الفرد من الدخل مقياس ضعيف لقدرة البلد على تغطية تكاليف التعافي وبناء القدرة على الصمود. وإذا كان بوسع الحكومات تقديم خطة استثمار قوية ومقنعة، فينبغي أن تكون قواعد الاقتراض مرنة وألا تركز حصرا على العائدات الفورية.

باء - إطار الرصد والمستهدفات والمؤشرات المتعلقة بمسار ساموا

1 - مستهدفات مسار ساموا ومؤشراته

59 - أعد هذا الفرع استجابة للفقرة 20 من قرار الجمعية العامة 217/74 التي أهابت فيها بالأمين العام أن يحدد المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سندي، وأن يقوم، في حال تحديد أي منها، بوضع مستهدفات ومؤشرات لتلك المجالات مع ضمان أوجه التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية، من أجل تعزيز رصد وتقييم تنفيذ المسار ككل، وأن يقم توصيات في الدورة السادسة والسبعين.

60 - وقد أجرت الأمانة العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء تقييماً للمجالات ذات الأولوية في مسار ساموا مع مضاهاتها بمجالات تركيز أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها وإطار سندي وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس. وحدد التقييم، في جملة أمور، تسعة مجالات للمسار لا توجد مؤشرات بشأنها. كما أظهر أن هناك مجالات تداخل في التصنيف والتركيز، مما يشير إلى أن هناك مزايا واضحة ستتحقق من تبسيط الإبلاغ.

61 - وفيما يلي سرد موجز لنتائج التقييم وخلصته، إلى جانب توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ويمكن الاطلاع على النسخة الكاملة للتقييم عن طريق هذا الرابط: <https://sdgs.un.org/documents/development-monitoring-framework-samoa-pathway-34262>.

2 - التحديات

62 - هناك تحديات تكتنف وضع وتنفيذ إطار رصد لمسار ساموا. وثمة مسائل تتعلق بالبيانات يتعين النظر فيها، بما في ذلك التعاريف والقياسات والنهج المنسقة للإبلاغ الوطني والإقليمي. وهناك أيضاً أسئلة تتعلق باستخدام تعاريف دولية موحدة، وبأساليب جمع البيانات وتحليلها، والأسس القانونية الموحدة للإبلاغ عن المعلومات ونشرها. وأخيراً، ونظراً لأن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية قد جمعت بيانات لأقل من 50 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن هناك مسائل تتعلق بالقدرات ينبغي تدارسها في جميع مراحل عملية الرصد.

63 - وعلى النقيض من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو إطار سندي أو اتفاق باريس، فإن مسار ساموا ليس له إطار رصد خاص به. ومن شأن إطار من هذا القبيل أن يتيح توجيه استثمار الموارد بصورة أدق على الصعيدين الوطني والإقليمي وتحسين إدارة النتائج.

64 - كما سيكون مدى تحميل أي نظام جديد للرصد للنظم الإحصائية الوطنية مطالب إضافية لتوفير البيانات اعتباراً رئيسياً في تحديد واختيار مجموعة نهائية من المؤشرات. وإمكانية مقارنة التقدم الإنمائي على الصعيد الإقليمي وعلى نطاق الدولة ككل ستتطلب أيضاً قدرة إضافية، وهو وضع يمكن أن يطرح تحديات، لا سيما بالنسبة للدول الأصغر حجماً. وفي هذا الصدد، يجب اختزال أي إطار مقترح للرصد في مجموعة أساسية صغيرة جداً من المؤشرات.

3 - تقييم الفجوات

65 - لتحديد الفجوات، أجريت عملية مواءمة جرى فيها تقييم المجالات ذات الأولوية لمسار ساموا (وأبعادها) على ضوء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا/التزامات تمويل التنمية، وإطار سندياي، واتفاق باريس. وجرى أيضا بحث الأطر الإقليمية لرصد أهداف التنمية المستدامة في منطقتي البحر الكاريبي⁽⁹⁾ والمحيط الهادئ⁽¹⁰⁾، لتقييم المؤشرات المختارة لهاتين المنطقتين.

4 - النتائج

66 - كشف التقييم أن العديد من الفجوات في مسار ساموا، عند النظر إليها ككل، تعكس إلى حد كبير الحاجة إلى اتخاذ الدول الجزرية الصغيرة النامية إجراءات على صعد السياسات والبرامج والمشاريع. وتصلح هذه الإجراءات لأن تكون موضوعا لتقييم نوعي أكثر من صلاحيتها لأن نوع آخر من التقييمات. وتشمل الأنواع الأخرى من المقاييس النوعية تلك الإجراءات التي تلزم الإجابة عليها بنعم أو لا أو تلك التي يلزمها تجميع على الصعيد العالمي.

67 - وعموما، فقد أثبتت عملية التقييم والمواءمة ما يلي:

(أ) هناك درجة عالية من التوافق بين مجالات الأولوية في مسار ساموا ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص، وكذلك بينها وبين مؤشرات رصد إطار سندياي ذات الصلة وبينها وبين اتفاق باريس؛

(ب) هناك تسعة مجالات ذات أولوية في المسار لا توجد مؤشرات لها، وهي على النحو التالي: المحيطات والبحار، والنقل المستدام، والتعليم، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والطاقة المستدامة، والصحة والأمراض غير السارية، والثقافة والرياضة (التنمية الاجتماعية)، وبناء القدرات؛

(ج) تتألف هذه المجالات التسعة التي بها فجوات من مزيج يضم إجراءات يمكن أن تستفيد من القياس الكمي وإجراءات أخرى أكثر ملاءمة للتقييم النوعي (تميل تلك الإجراءات إلى أن تكون مجالات سياساتية أو برنامجية)؛

(د) بالنسبة للمجالات التي تتطلب قياسات كمية، لا تحتاج سوى سبعة مجالات إلى وضع مستهدف أو مؤشر.

(9) Caribbean Community (CARICOM) Secretariat, *CARICOM Core Indicators for the Sustainable Development Goals (SDGs): Assessment of Data Availability in Member States and Associate Members* (Greater Georgetown, Guyana, 2018). يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط:

<http://statistics.caricom.org/Files/Publications/CARICOM%20Core%20SDGs%20Indicators.pdf>

(10) Alison Culpin, "Pacific SDG indicators" يمكن مطالعة العرض عن طريق هذا الرابط:

www.unescap.org/sites/default/files/TV_SPC%20Indicator%20availability%20preso.pdf

5 - الخلاصة

68 - اقترحت الأمانة العامة، في النسخة الكاملة من التقييم، مجموعة من المستهدفات أو المؤشرات للأولويات السبعة التي أبرزت أعلاه. وينبغي أن تصادق الدول الأعضاء على المقترحات قبل أن تنتظر فيها الهيئات التداولية التابعة للأمم المتحدة.

6 - التوصيات

69 - يوصى بأن تحيط الجمعية العامة علماً بهذا الفرع من التقرير، إلى جانب النسخة الكاملة للتقييم، وأن تُصدر ما يُسترشد به بخصوص الخطوات المقبلة.

رابعاً - تنفيذ الفقرة 8 (أ) من القرار 215/75

70 - أعد هذا الفرع استجابة للفقرة 8 (أ) من القرار 215/75، التي دعت فيها الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يقدم توصيات بشأن إمكانية إعداد مؤشر متعدد الأبعاد لمواطني الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية ووضعه في صيغته النهائية واستخدامه، فضلاً عن تنسيق العمل بشأنه داخل منظومة الأمم المتحدة.

71 - وتنفيذاً لهذا التكليف، أجرت الأمانة العامة⁽¹¹⁾ مشاورات، من خلال ندوات تقنية على شبكة الإنترنت وإحاطات افتراضية، مع أفراد ودول أعضاء ومنظمات ومؤسسات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، كانوا يعكفون أو عكفوا على وضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطني الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية أو انتهوا من وضعه⁽¹²⁾. ويمكن الاطلاع على السجلات المرئية للمشاروات، إلى جانب المساهمات الخطية (بما في ذلك المسودات)، عن طريق هذا الرابط: <https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states/mvi>.

72 - وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة العامة تقريراً شاملاً للتقييم تدارست فيه، في جملة أمور، المعلومات التي تلقتها خلال مشاوراتها، والمعلومات المقدمة عن كل مؤشر متعدد الأبعاد والمنهجية المتاحة لوضع المؤشرات، بما في ذلك نقاط قوتها وضعفها. ويمكن الاطلاع على التقرير عن طريق هذا الرابط: <https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states/mvi>.

ألف - دعوة إلى وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف

73 - دأبت الدول الجزرية الصغيرة النامية على التأكيد مراراً وتكراراً أن المقياس التقليدي للتنمية، الذي يستخدم أساساً لتخصيص الموارد المتاحة بشروط ميسرة، أي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي،

(11) شعبة أهداف التنمية المستدامة، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبرنامج الفرعي المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لمكتب ممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(12) من بين الأفراد والكيانات التي استُطلعت آراؤها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولبينو بريغوليو (جامعة مالطة)، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ورابطة الكومنولث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومصرف التنمية الكاريبي، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وسابينا ألكير (جامعة أكسفورد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وأمانة لجنة السياسات الإنمائية، وسيمونا مارينيسكو (المنسقة المقيمة للأمم المتحدة)، وجيفري ساكس (شبكة حلول التنمية المستدامة)، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

لا يعبر بشكل كافٍ عن مواطن ضعفها. وقد كانت المرة الأولى التي دُعي فيها إلى وضع تقييم مقبول عالمياً للضعف في عام 1992 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (في جدول أعمال القرن 21). وقد كررت الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه الدعوة في عام 1994، في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأيدتها الجمعية العامة في القرار 122/49. وفي الفترة بين عامي 1995 و 2003، كررت الجمعية العامة الدعوات إلى وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف (انظر، على سبيل المثال، القرار 266/57).

74 - وبعد عمل في مجال الدعوة قامت به الدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى أكثر من ثلاثة عقود، اتخذت وكالات دولية، منها البنك الدولي، إجراءات شملت إنشاء مكاتب مخصصة للدول الصغيرة وصناديق خاصة لتلبية احتياجاتها ومنح تلك الدول صوتاً أقوى في المناقشات الدولية. ومع ذلك، لا يزال هناك غياب للتوافق الدولي في الآراء بشأن كيفية توصيف مواطن ضعف الدول الصغيرة ومن ثم التخفيف من حدتها. فوجود توافق في الآراء بشأن مؤشر يراعي بدقة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن يساعد تلك الدول على وضع واعتماد سياسات واستراتيجيات أكثر استنارة لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل والحفاظ عليها.

75 - وقد تفاقمت التحديات وأوجه الضعف التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة. وفي عام 2020، وجهت بليز، بصفتها رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، رسالة إلى الأمين العام أكدت فيها من جديد ضرورة المضي قدماً في العمل المتعلق بالمؤشر المتعدد الأبعاد للضعف. وطلبت الجمعية العامة في وقت لاحق، في القرار 215/75، توصيات محددة من الأمين العام بشأن جملة أمور منها إمكانية وضع مؤشر من هذا القبيل واستخدامه.

باء - إمكانية وضع مؤشر للدول الجزرية الصغيرة النامية

76 - استناداً إلى المعلومات التي جمعت أثناء المشاورات، أُبدت الملاحظات والاستنتاجات التالية:

(أ) يمكن وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف لأي غرض محدد أو لفئة مستهدفة معينة. وتؤكد هذه الإمكانية المعلومات التي قدمها مصرف التنمية الكاريبي، ولجنة السياسات الإنمائية، ورابطة الكومنولث، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنسقون المقيمون، وتؤكد أيضاً المنهجيات التي وضعوها وقدموها؛

(ب) يمكن أيضاً وضع مؤشر يكون إما خاصاً في تطبيقه بالدول الجزرية الصغيرة النامية ويراعي في المقام الأول مواطن الضعف المحددة لتلك الدول، كما يبين ذلك عمل مصرف التنمية الكاريبي والمنسقين المقيمين في هذه الدول، أو عالمي الطابع، أي يشمل مواطن الضعف في جميع البلدان. وتشكل أنشطة لجنة السياسات الإنمائية ورابطة الكومنولث والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمثلة على ذلك الخيار؛

(ج) يمكن أيضاً وضع مؤشر يفرق، بالقدر اللازم، بين فئتين من العوامل ويعكسهما معاً، وهما فئة العوامل الخارجية، أي العوامل التي تكون خارجية أو مستقلة عن السياسات الحالية، وفئة العوامل

الداخلية المرتبطة بالسياسات الحالية، وكلتاها قد تؤثران على قدرة البلد على التكيف مع الصدمات والاستجابة لها، أي قدرته على الصمود؛

(د) يمكن وضع مؤشر يعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ويراعيها. ويدل العمل الذي قام به مصرف التنمية الكاريبي ورابطة الكومنولث والمؤشرات التكميلية للترقي التنموي للبلدان التي وضعتها لجنة السياسات الإنمائية على هذه الإمكانية؛

(هـ) يمكن أيضا وضع مؤشر يعكس التغيرات في صافي ضعف البلد بمرور الوقت، أي الفرق بين ضعف بلد ما والتدابير المنفذة لبناء قدرته على الصمود. ويشكل عمل رابطة الكومنولث مثلا على ذلك؛

(و) يمكن وضع مؤشر يكمل النماذج الحالية للتخصيص القائم على الأداء التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والتي تعتمد أساسا على نصيب الفرد من الدخل وجودة السياسات الاقتصادية. وقد أكد مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الكاريبي في رديهما هذه الإمكانية.

77 - وقد أفضت المشاورات إلى ثلاث ملاحظات إضافية، هي كالتالي:

(أ) تعكس جميع الردود الواردة أهداف أصحابها ومواطن تركيزهم، سواء في اختيارهم للمؤشرات أو في مجال تغطيتها؛

(ب) حتى الآن، لم ينل أي من الأعمال المتعلقة بالمؤشر تأييدا عالميا أو يحظ باتفاق عالمي؛

(ج) يمكن الانتهاء من وضع مؤشر في غضون سنة، كما يبين ذلك عمل المنسقين المقيمين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - المبادئ التوجيهية الموصى بها لوضع مؤشر

78 - مع أن بإمكان أي شخص أن يضع مؤشرا للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن اجتذاب القبول العالمي لاستخدامه أمر يتعين على الدول الأعضاء والمستعملين أخذه بعين الاعتبار. وتشير الدروس المستفادة حتى الآن، دون الانتهاء من المناقشات بشأن هذه المسألة، إلى ضرورة اتباع نهج جديد. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل إعلان أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة للتنمية المستدامة بسبب مواطن ضعفها الخاصة، دون أن يلبي على أقل تقدير دعوتها المستمرة منذ وقت طويل إلى وضع مؤشر من هذا القبيل.

79 - وقد خلص الأمين العام في تقريره السابق إلى الجمعية العامة (A/75/273) إلى الاستنتاج التالي:

بالنظر إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي ما زالت مستمرة في العالم، وإلى آثارها الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما على الفئات الأكثر ضعفا، فإن تعزيز التعاون الطويل الأمد والدعم المقدم من المجتمع الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل إحراز تقدم في معالجة أوجه ضعفها ودعم جهودها الجماعية في مجال التنمية المستدامة، مهمان وضروريان الآن، أكثر مما كان عليه الأمر في أي منعطف آخر في تاريخ رحلتنا المتعددة الأطراف المتسمة بترابط بعضنا ببعض.

- 80 - وحتى يستقطب المؤشر توافقاً عالمياً في الآراء، يجب أن تجري المناقشات بشأن وضعه واستخدامه بروح من الشراكة وأن تسترشد بمجموعة متفق عليها من المبادئ.
- 81 - ونظراً لأن وضع مؤشر أمر ممكن، فإنه إذا قررت الجمعية العامة المضي قدماً في وضعه، يوصى بما يلي بوصفه المبادئ التوجيهية والضوابط الموجهة لهذا العمل:
- (أ) تعدد الأبعاد - ينبغي استخلاص المؤشرات من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة جميعها لضمان الإنصاف والقبول الواسع النطاق؛
- (ب) عالمية الشمول - ينبغي أن يصمم المؤشر بحيث يجسد مواطن ضعف جميع الدول النامية بشكل جيد، وذلك لضمان المصدقية وقابلية المقارنة؛
- (ج) مراعاة العوامل الخارجية - ينبغي للمؤشر أن يميز بوضوح بين العوامل الخارجية والعوامل الموروثة لضمان التوافق مع النماذج الحالية للتخصيص القائم على الأداء؛
- (د) الجاهزية - ينبغي للمؤشر أن يستخدم البيانات المتاحة والمعترف بها والقابلة للمقارنة والموثوقة، وقد يلزم في ذلك اللجوء إلى التقريب والتقدير تقيدياً للعودة عن العمل؛
- (هـ) سهولة الفهم - يجب أن يكون تصميم المؤشر واضحاً وسهلاً للفهم، مع تجنب الحشو.
- 82 - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام المقاييس المقابلة المتعلقة بالقدرة على الصمود لتحديد "الضعف الصافي" مع مرور الوقت، بحيث يضمن التوازن على مقاييس الضعف من خلال أخذ القدرة على الصمود في الاعتبار، مما يلغي الحاجة إلى الدعم الدائم.
- 83 - وتوفر الأعمال والمنتجات الهامة التي أسهمت بها الكيانات والمنظمات التي شاركت في المشاورات مخزوناً غنياً من المحاولات المتعمقة والمدرسة والمستتيرة لبناء هيكل للمؤشر، يمكن أن يسترشد به عمل الجمعية العامة وأن يشكل الأساس لمؤشر متفق عليه دولياً.

دال - الاستخدامات المحتملة للمؤشر

- 84 - استناداً إلى نتائج المشاورات واستعراض المؤلفات، هناك عدة استخدامات محتملة للمؤشر محل النظر، على النحو التالي:
- (أ) تسهيل العمل على معالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود داخل البلد من خلال وضع سياسات قائمة على الأدلة وإقامة الشراكات. وفي هذا الصدد، يمكن أن يدعم المؤشر أطر التعاون والشراكة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان الضعيفة المستهدفة؛
- (ب) تيسير الدعم القائم على الأدلة والدقيق الوجهة والفعال وتخصيص الموارد بصورة أدكى؛
- (ج) استكمال نماذج التخصيص القائم على الأداء، مما يسمح باستخدام عنصر متصل بالضعف؛
- (د) دعم وتوجيه تصميم آليات تمويل مبتكرة واستخدام المؤشر كوسيلة لمنح استثناءات أو توسيع نطاق الأهلية فيما يتعلق بالقواعد التي تحكم إمكانية الحصول على التمويل الإنمائي والتمويل الميسر؛
- (هـ) أن يكون أداة للدعوة لتعزيز مبدأ عدم ترك أحد وراء الركب؛

- (و) أن يكون أداة لرصد وتقييم وقياس مدى الضعف والسياسات الدقيقة الوجيهة في هذا الصدد؛
- (ز) دعم وتوجيه صياغة أنماط القدرة على التغلب على الضعف في البلدان؛
- (ح) أن يستخدم في صنع القرارات القائم على الأدلة ووضع سياسات تعاون وطنية وثنائية ومتعددة الأطراف واعية بالمخاطر وأكثر ذكاء؛
- (ط) إرشاد عمل الأمم المتحدة داخل البلدان ودعم إعداد استراتيجيات للترقي التنموي للبلدان؛
- (ي) أن يكون أداة لإرشاد النهج المتبعة في إعادة هيكلة الديون، وأن يستخدم كوسيلة لتوسيع نطاق الأهلية للحلول الشاملة لمشاكل الديون، والسماح بالأهلية الاستثنائية للدول الضعيفة.
- 85 - وفي نيسان/أبريل 2021، أقر منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية بعمل الجمعية العامة بشأن إمكانية وضع مؤشر، وكلف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بأن تدرج في تقريرها لعام 2022 تحليلاً للاستخدام المحتمل للمؤشر في إعادة هيكلة الديون، بهدف بناء الجدارة الائتمانية وتوسيع نطاق إمكانية الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل الميسر (انظر E/FFDF/2021/3). وفي هذا الصدد، يوصى بأن تُرشد نتائج تحليل فرقة العمل وتُوجه النهج الذي ستتبعه الجمعية العامة في معالجة مسائل الديون أثناء مداولاتها المتعلقة بالاستخدامات المحتملة للمؤشر.

هاء - تنسيق العمل وإنجازه

- 86 - في القرار 251/75، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن تنسيق العمل المتعلق بالمؤشر وإنجازه. ونظراً لتواصل الدعوات على مدى ثلاثة عقود من أجل وضع المؤشر، والعوامل التي تكمن وراء الزخم البطيء نحو التوصل إلى توافق دولي في الآراء والواقع القائم والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي لا مفر منها للجائحة، لم تسنح أمام المجتمع الدولي فرص أكثر ملاءمة مما هو متاح حالياً للمضي قدماً في وضع مؤشر.
- 87 - ولتشجيع وجذب قبول أوسع، يتعين على الدول الأعضاء أن تقود تنسيق العمل بشأن ذلك المؤشر وأن تُسيّره. وينبغي أن يتم هذا العمل تحت رعاية الجمعية العامة، بروح من الشراكة وبرغبة والتزام حقيقيين في وضع خاتمة لهذه المسألة التي طال أمدها.
- 88 - وينبغي أن يقوم فريق خبراء رفيع المستوى، تدعمه الأمانة العامة، بأعمال الجمعية العامة بشأن المؤشر، وأن يرأس الفريق شخصان بارزان، أحدهما من دولة جزرية صغيرة نامية، يعينهما رئيس الجمعية العامة، ويكلفان بوضع الصيغة النهائية للمؤشر. ويمكن أن يتم اختيار أعضاء الفريق من كبار واضعي السياسات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وينبغي أن تكون لديهم معرفة وخبرة ذات صلة بالتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان الضعيفة وتمويل التنمية.
- 89 - ويوصى أيضاً بأن تتجز الجمعية العامة العمل المتعلق بالمؤشر في عام 2022.